

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية « التقديرية » للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٩

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية

ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣

وتعديلاته بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر

ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرف التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٨/١٠/٤

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/١١/١٩ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٩ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٩٠٢٧٥٩٠ ج (فقط تسعة وعشرون مليوناً وسبعة وعشرون ألفاً وخمسمائة وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٨٣٥٦٠٤٤ ج (فقط ثمانية وعشرون مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسون ألفاً وأربعة وأربعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٦٧١٥٤٦ ج (فقط ستمائة وواحد وسبعون ألفاً وخمسمائة وستة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/١١/١٩

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد